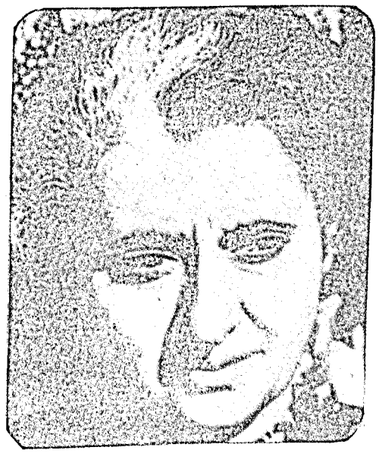

الأزمة السياسية في الهند :

قيادة انديرا غاندي مهدّدة وحزب المؤتمر الحاكم على مفترق طرق في غياب البديل السياسي

عندما انفجرت الازمة في الهند بدت القضية محدودة ، وان كان لها وقع الصاعقة في الهند ، وعلى الصعيد الدولي ، حيث للهند مركز ثقل غير مشكوك فيه . فقد طرحت القضية على انها قضية سلوك انتخابي غير مشروع من قبل رئيسة الوزراء ، ادى الى قرار من محكمة الله اباد ، الذي فجر الازمه الهنديه المحتدة اليوم . ولكن القضية في الواقع ليست قضية ممارسات غير مشروعة ، ولا هي قضية انديرا غاندي او محكمة الله آباد، بل انها قضية الهند ، قضية الامة الهندية الغريبة التكوين ، الغريبة التماسك ، الغريبة التمسك بالديمقراطية في الوقت الذي تزداد فيه اعداد البطون الجائعه ، ويغيب عن الساحة ذلك البديل المنظم القوي القادر على ان يقطف ثمار ازمة النظام القائم ، ويبعد الهند عن شفير الهاويه الذي تندفع باتجاهه ، بحيث تبدو انديرا غاندي وحزبها ، رغم كل شيء، القيادة التي لا غنى عنها في الوقت الحاضر ، لصد التآمر اليميني الرجعي الذي اراد تصعيد الازمة للاطاحة بقيادة انديرا ، ودفع الحكم مزيدا الى اليمين .

واقدام انديرا غاندي على مثل هذا الرد الحازم على المعارضة باعلان قانون الطوارىء واعتقال قيادات الاحزاب المعارضة من اليمين الى اليسار ، باستثناء الحزب الشيوعي الهندي الذي طالما حدد تأييده لرئيسة الوزراء على انه تأييد للقوى الديمقراطية التقدمية داخل حزب المؤتمر ، ضد تربص اليمين الشرس الغارق في الرجعية ، ان مثل هذا الرد من رئيسة الوزراء لن يشكل اي ضمانة بالنسبة لها، تطمئنها والحزب الى عودة استقرارهم واستمرارهم في السلطة التي يحتكرها الحزب منذ ٢٨ سنة . بالضبط لان القضية قضية النظام القائم . قضية وضع لم يعد يحتمل الترقيع والتسكين ، وهو بحاجة ماسة الى التغيير الجذري .

ان مأساة الهند ، هذه الامة المتعددة المذاهب واللغات والتي يزيد تعداد سكانها عن نصف البليون نسمة ، هي الى حد بعيد ، مسؤولية نظام حكم قائم منذ ٢٨ عاما ، وقد عجز حتى الان وبدخول العالم الربع الاخير من القرن العشرين ، عن محو عار المجاعة ، التي يتنامى عدد ضحاياها باضطراد مرعب ، وتشكل الادانة الحقيقية بالمقارنة مع ادانة محكمة الله آباد .

ولطالما ادعت القيادة الهندية ، من الباندیت نهرو الى ابنته وورثته انديرا غاندي ، ايمانها بمبادىء الديمقراطية الاجتماعية، ولكنها دأبت على تعزيز حزبها الحاكم والمحافظة على زمام السلطة في ايديها بواسطة احدى اقبح وابشع الطبقات الرأسمالية في العالم الثالث الذي يشهد لها بالانحطاط الى ادنى مستويات الفساد .

والسخرية المرة في الهند اليوم ان السيدة غاندي قد حوكمت وادينت بتهم ممارسات فاسدة في لحظة من لحظات حكمها ، لا تبدو من الفساد بشيء ان ما قورنت بالممارسات السياسية الفاسدة التي ترافق الحياة اليومية في الهند ، بحيث تكاد تصبح تقليدا معترفا به ، ومن دون حرج . فالجميع في الهند بيوتهم من زجاج ، لهذا فان احدا لا يهتم بان يرشق بيت غيره بحجر . وحتى التيار الاعتدازي المحازب للباندیت نهرو في الماضي ، كان يبرر عدم تحرك ذلك القائد الهندي الكبير للقضاء على الفساد بحجة انه من الكبرياء الى درجة كان يرفض الاعتراف بالدرك الذي وصل اليه الفساد في البلاد ، وانه من ناحية اخرى ، كان اضعف من ان يستطيع اعلان الحرب على الفساد ... (!)

ان كافة القوى السياسية من على يسار انديرا غاندي ، طالما وضعوا نظام حكمها بانه حكم الشعارات التقدمية والممارسات الرجعية ، رغم انه يسلمون بكون الحكم رغم ذلك ، قد حرص دائما على انتهاج سياسة مساندة الاستعمار وتأييد حركات التحرر الوطني في العالم ، وبرغم ضغوط اليمين الرجعي الشرس في الحزب الحاكم وخارجه . وهم يشيرون دعما لهذه الادانة ، الى الشعار التقدمي التي رفعته انديرا مرارا ، بشن حرب لا هوادة فيها ضد الفقر ، ثم يشيرون الى نمو حجم جيش الفقراء المعدمين في هذا البلد حيث يستطيع الاثرياء من الاقطاعيين والاحتكاريين وكبار الرأسماليين ، تحويل مأساة الجوع الى سلعة رابحة ، بتخزين واحتكار المواد الاساسية ، وبازدهار السوق السوداء .

واذا كان صحيحا ان قوى اليمين الرجعي لم تتوقف لحظة عن محاولاتها الاطاحة بقيادة انديرا غاندي لنقل زمام السيطرة على الحكم ، الى التيار اليميني لحزب المؤتمر ، ورغم ان الولايات المتحدة لم تخف دورها ، عن محاولات التخلص من هذه القيادة واحدى ايجابياتها الرئيسية انتهاج سياسة تأييد وتعاطف مع قوى التحرر الوطني المناضلة ضد الامبريالية في العالم ، ولم تتوقف عن التآمر لاعادة نظام التحدي لهذه القيادة قد جاء هذه المرة من زعيم الهند التي حققت فيها انديرا غاندي انتصارا ساحقا ، ونجح في دعوات عندما ادانت محكمة الله آباد العليا رئيسة الوزراء باستغلال منصبها الرسمي لصالحها الانتخابية .

ولكن كان من الطبيعي ان تستغل المعارضة بكافة اتجاهاتها هذه النكسة التي منيت بها انديرا ، لضربها الحاكم . وكانت اولى المضاعفات انتصار اليمين على حزب المؤتمر ، في الانتخابات المحلية ، التي جرت اثر قرار محكمة الله آباد المفاجىء ، في اوساط المعارضة لتصعيد الازمة واستغلالها الى اقصى حدود الاستغلال . ولكن بينما حافظ الحزب الشيوعي الهندي على موقفه المؤيد بتحفظ لانديرا مركزا مخططات اليمين ، وواصلت القوى الثورية على يسار هذا الحزب نشاطها السياسي الناهض للحكم ، فان الاحزاب اليمينية كانت تعد لخطا مستهدف تفجير الوضع واسقاط غاندي قبل مرور قرار الاستئناف الذي سيقرر نهائيا اما تبرئة انديرا او تأكيد ادانتها . وكانت قيادات هذه الاحزاب عشية اعلان قانون الطوارىء وحملة الاعتقالات ، قد اتخذوا كافة الترتيبات لشن حملة تظاهرات ضد انديرا غاندي طوال اسبوع كامل ، تحرض حتى انديرا غاندي على استقالتها . وكانت على ضوء الظروف المصيبة التي تعيشها الهند على كافة المستويات .

لقد اعلنت انديرا غاندي قانون الطوارىء وشنت حملة اعتقالات شملت عدة مئات من ابرز عناصر الاحزاب اليمينية والاحزاب الثورية ، خاصة الحزب الماركسي — اللينيني الابرز . ولكنها ادركت بان هذا الاجراء الذي يعلق الحقوق الديمقراطية في البلاد الى اجل غير مسمى ، لا يكفي ، لان عليها بالاضافة الى تشليل تحرك المعارضة استغلالا لفترة الخطورة ، ان تتحرك على صعيد اخر لتبرير هذه الاجراءات ولتحسين صورتها التي تلطخت ، ومحاولة لزيادة حجم التأييد الجماهيري لها . وهي كانت تراهن في تلك المهرجانات اكبر بكثير مما انتهت اليه تحرك اليمين المتواطىء مع قوى اجنبية معادية لتصعيد الازمة وحملته مسؤولية عرقلة سياسة الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي في البلاد .

من هنا حرصت انديرا على اعلان برنامجها الاصلاحي المعروض في الاسبوع الماضي ، وتضمن بعناوينه الخمس طالما وعدت بها في الماضي ولكنها بقيت مجمدة تشكل شهادة على صحة اتهامات القوى التقدمية واليسارية لنظام حكمها القائم على الشعارات الجذرية وعلى مهادنة الطبقة الراسمالية في الممارسة.

ولادراك قيادة حزب المؤتمر الحاكم حقيقة ميزان القوى القائم ، فانها تراهن على ان تنجح في محاولات استعادة الهيبة واستقطاب المزيد من التأييد على صعيد البلاد باسرها . فالحقيقة ان المعارضة للحكم من القوى الاشتراكية الثورية ومن القوى اليمينية الرجعية ، تستطيع التحدي الجدي لنفوذ حزب المؤتمر على الصعيد المحلي ، على صعيد الولايات ، التي شهدت في السنوات الاخيرة عدة جولات هزم فيها هذا الحزب الحاكم ، وفقد حكومات عدة ولايات ، لصالح الشيوعيين في بعضها ، ولصالح اليمين في بعضها الاخر . ولكن هذه المعارضة بتعدد احزابها — وهناك احزاب يمينية ما يفصلها عن بعضها اعمق بكثير مما يقربها — غير قادرة في هذه المرحلة على توفير البديل على صعيد الامة ، وان كانت قد نجحت كبديل في بضعة ولايات — حيث يعترف بنجاح الشيوعيين بتقديم نموذج لحكومة تقدمية ناجحة في بعضها .

في الواقع اكتشفت انديرا غاندي ، واكتشف حزب المؤتمر بجناحه الليبرالي المسيطر ، ومن خلال مهرجانات التأييد التي رتبها الحزب في انحاء البلاد في الاسابيع القليلة الماضية ، بانها لا تزال تتمتع بشعبية ضخمة على صعيد الامة . فقد كان حجم الحضور في تلك المهرجانات اكبر بكثير مما استطاعت آلة حزب المؤتمر الانتخابية تجميعه في ظروف الانتخابات العادية . وهذا ما يجعل غاندي شخصية ما تزال ثمينة لحزب المؤتمر الحاكم ، في حال برأتها المحكمة العليا .

وهذا بدوره يثير السؤال عن مدى ارتباط مستقبل انديرا غاندي السياسي ، بحزب المؤتمر. فزعامتها اصبحت خلال السنوات التسع الاخيرة ، زعامة وطنية ، بمعنى انها تتجاوز حدود التعاطف مع حزب المؤتمر . وحزب المؤتمر بدوره ، هو اكبر حزب واوسعه تمثيلا على صعيد البلاد باسرها ، ولا يوجد في المرحلة الراهنة البديل السياسي الاكثر تقدما ، بمستواه التنظيمي والتمثيلي ، مما يجعل وحدة الامة الهندية المركبة ، تعتمد الى حد بعيد، على هذه الشراكة او هذا الارتباط بين حزب المؤتمر وزعامة غاندي .

ولكن مما لا شك فيه بان الخصوم بمختلف اتجاهاتهم ، سيستفيدون من التهم التي تحاكم بها انديرا ، ومن اللطخة التي ستبقى حتى ولو كسبت دعوى الاستئناف بنقض قرار محكمة الله آباد . فهذه الاحزاب المعارضة تتعزز على الصعيد المحلي، من كل خسارة يمنى بها حزب المؤتمر . وسيكون المجال مفتوحا امام المعارضة اليوم اكثر مما كان قبل بضعة اشهر . ولكن خسارة حزب المؤتمر ستتوزع على مختلف القوى اليسارية واليمينية ، ولن يقطف ثمارها حزبا واحدا .

من هنا ترى انديرا غاندي في برنامجها الاصلاحي فرصة ، ان لم تكن لتدعيم قيادتها في حال استمرارها في الحكم اذا برأتها المحكمة العليا ، فلتدعيم حزب المؤتمر بجناحيه الليبرالي المسيطر ، ضد اليمين المتربص فيه للانقضاض على زمام السلطة . فهي ترى وقيادة الحزب انها ربما كانت اخر فرصة لهم للاستمرار في السلطة . ولهذا يراهن المواطن العادي الذي طال انتظاره وازداد يأسه، على ان البرنامج الاصلاحي الموعود به اخيرا ، لن يرى ذات مصير الوعود السابقة التي بقيت بمعظمها في اطار الوعود المجمدة الموضوعة على الرف. ولكن القوى الاشتراكية المعارضة تبدي شكها المفهوم في ان يقدم نظام الحكم القائم بالثورة على نفسه ، او في ان تنجح سياسة الاصلاح الموعودة في التعمق والوصول الى المشكلات الاساسية التي تتطلب معالجة جذرية ، ويؤكدون الى جانب تسليمهم بحقيقة تآمر اليمين الرجعي ضد قيادة انديرا غاندي وقوى الوسط المسيطرة في الحزب ، بان انديرا قد عادت مرة اخرى الى لعب لعبة الشعارات الراديكالية في وقت الازمات ، وان امام الهند مرحلة حارة تشهد تفاعل التناقضات الاجتماعية وتصاعد حدتها الى درجة الغليان .